عبد المنعم علي عيسى

اشتباك «أستاني» أميركي

التمايزات الحاصلة في المواقف بين أطراف «أستانا» الثلاثة في شتى مناطق التماس الساخنة، وكذا التلونات الدولية التي بدت متمايلة لا تنوي على استقرار ولو مؤقتاً في تلك المناطق، فرضت الفترة المديدة التي فصلت بين انعقاد جولة «أستانا» التي حملت الرقم ١٤ شهر كانون الأول ٢٠١٩، وبين انعقاد الجولة ١٥ يومي ١٦ و١٧ من شهر شباط الجاري، لكن من الواضح، هو النتيجة التي رسمها البيان الختامي لهذي الأخيرة، بأن المتغير الكبير الذي حمله شهر كانون الثاني الماضي والمتمثل بوصول الرئيس الأميركي جو بايدن إلى سدة السلطة في البيت الأبيض الأميركي حاملاً معه الكثير من الالتواءات في العديد من التوجهات التي اختطتها القرارات الأولى التي اتخذها، والتي تراكمت بشكل يشير إلى عزم باد في اجتثاث «الإرث الترامبي».

اذاً فإن المتغير كان حاسماً في الصورة التي ارتسمت يوم ١٧ شباط في سوتشي، فبشكل ما يمكن القول: إن الجولة الـ ١٥ من «أستانا» كانت تمثل حالة «اشتباك» بين الضامنين الثلاثة روسيا وإيران وتركيا من جهة، وبين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى، فالأخير يبدو ساعياً، في عمق توجهاته، إلى دفع المبعوث الأممي لحل الأزمة السورية غير بيدرسون بعيداً عن تحديد موعد قريب لجولة جديدة من اجتماعات «اللجنة الدستورية» الراسمة راهناً لمسار جنيف، قبيل الاتفاق على «إجراءات محددة» وخطة عمل طويلة للجولات المقبلة، على حين برزت رغبة الضامنين الثلاثة في الإبقاء على دوران عجلة تلك اللجنة وبشكل طبيعي من دون مؤثرات خارجية تعمل في بعضها على إبطاء ذلك الدوران، على حين يسعى بعضها الآخر إلى تسريعه.

المرمى الغربي سابق الذكر يأمل في أن تخلق عملية عدم تحديد موعد جديد لاجتماعات «اللجنة الدستورية» خلال فترة قد تطول تبعاً لحالة الاحتياج، فتوحات، أو طروحات، جديدة تفرضها عملية التحريك، التي ستقود إليها حتماً ضغوطات عديدة داخلية وأخرى خارجية في آن، والحالة تلك تهدف إلى كسر حالة الجمود الذي ستخلفه حتماً تلك الحالة، من نوع فكرة «المجلس العسكري» التي جرى الحديث عنها مؤخراً، قبيل أن تنسفها التصريحات الروسية، وكذا المنصات التي نسب إليها طرح الفكرة، والتي أقل ما يقال فيها إنها كانت محاولة لاستنساخ «التجربة السودانية» التي ذهبت في ذلك الاتجاه في ظل ضغوطات خارجية كبرى بالتزامن مع عجز واضح لدى «قوى الحرية والتغيير» حال بينها وبين ملء الفراغ الحاصل.

الأمل الغربي هنا يتمحور حول أن تخرج إلى السطح أفكار من هذا النوع، وإن جاءت متلونة بألوان أخرى، وهي في مجملها من شأنها أن تزيد من تهتك النسيج السياسي والمجتمعي السوري على ضفتي الموالاة والمعارضة على حد سواء، فيما أطراف أستانا وجدوا أنفسهم معنيين بالحفاظ على عمل «اللجنة الدستورية» لقطع الطريق أمام «الآمال» الغربية السابقة الذكر، وسد المنافذ أمام سيناريوهات جديدة قد تخرج إلى السطح لتنفيذ القرار ٢٢٥٤، الذي يبدو وكأنه يحمل استعصاء بنيوياً لا يتيح تنفيذه أقله بالصورة التي جاء عليها، ولربما كان الأمر يحتاج إلى قرار آخر من النوع الداعم له يتضمن شروحات لبعض البنود الإشكالية الواردة في هذا الأخير، ويأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الحاصلة في غضون السنوات الخمس التي مضت على صدور ذلك القرار.

كانت أولويات الأطراف الثلاثة مختلفة فيما بينها، لكنها كانت تتلاقى في بند أساسي هو اعتماد «إزميل» السياسة والدبلوماسية، فالأولوية الروسية كانت لفتح مسار جديد هو المسار الإنساني لتفعيل المخرجات التي خلص إليها مؤتمر اللاجئين السوريين المنعقد في دمشق أواخر العام المنصرم، أما الأولوية التركية فكانت للتأكيد على هدنة إدلب التي رسخها الاتفاق الروسي التركي ٥ آذار ٢٠٢٠، على حين سعت إيران إلى انتزاع موقف أشد صرامة في مواجهة الغارات الإسرائيلية المتكررة على العمق السوري، والملاحظ أن تلك الأولويات المتباينة لم تشكل عائقاً أمام الاتفاق حول سبعة عشر بنداً كان الأهم منها ثلاثة:

– إدانة «المصادرة غير الشرعية لأموال النفط السوري» وضرورة «عودة حقول النفط السورية إلى ملكية الدولة».

– الاتفاق على أن تحقيق الأمن والاستقرار الطويل الأمد في شمال وشرق الفرات لا يمكن أن يكون إلا على أساس واحد يتمثل في الحفاظ على سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها، وعطفاً على هذا الاتفاق جاء التركيز على رفض قاطع لكل المحاولات التي ترمي لخلق حقائق جديدة على الأرض بما فيها «المبادرات غير الشرعية حول الحكم الذاتي».

– تأكيد البلدان الثلاثة عزمها على مواجهة الخطط الانفصالية ما وراء نهر الفرات التي تهدف إلى تقويض وحدة سورية وتهديد الأمن الوطني للدول المجاورة، ولربما كان هذا التركيز العملياتي هنا رسالة أريد إيصالها إلى ميليشيا «قسد» بغرض دفعها للإقلاع عن تكرار السيناريو الحاصل على امتداد شهر كانون الثاني الماضي عندما عمدت الأخيرة إلى محاصرة وسط مدينتي الحسكة والقامشلي، والراجح هو أن تلك البلدان كانت قد استشرفت في تلك الأحداث تفكيرا لدى قادة تلك الميليشيا يحمل بين ثناياه اللجوء إلى إعلان «الحكم الذاتي» هكذا وبشكل مفاجئ.

من الممكن القول: إن جولة «أستانا١٥» كانت الأهم من بين سابقاتها منذ انطلاق هذا المسار كانون الثاني ٢٠١٧، هنا يمكن الإشارة إلى أن تلك الانطلاقة كانت نوعا من توافق روسي أميركي جرى شفوياً، وهو يتضمن التزام واشنطن موقفاً «حيادياً» تجاه ذلك المسار، في مقابل «حيادية» تبديها موسكو في ملف شرق الفرات، وهو ما ترسخ واقعاً في غضون سنوات حكم الرئيس الأميركي الأسبق دونالد ترامب.

الآن هذا لم يعد قائماً، فالمهادنة الأميركية التي كانت قائمة مع كل من روسيا وتركيا باتت تنذر بمغادرة تلك الحالة في عهد الرئيس الجديد، وإذا ما كانت المواجهة حاصلة بين أطراف ذلك الثالوث، ما تشي به مواقف الإدارة الجديدة، فلماذا لا تكون في كل نقاط التماس وعلى رأسها نقطة التماس السورية الشديدة الحساسية للطرفين الأخيرين، ولربما كان ذلك هو المحرك الأساسي للتلاقيات الحاصلة في جولة أستانا الأخيرة، والتي أنتجت مواقف صريحة هي الأولى من نوعها.

هذه التلاقيات مرشحة للاستمرار على مدى الأشهر القليلة المقبلة، لكن ثمة مؤشرات توحي بإمكان حصول متغيرات فيها، حتى قبل منتصف العام الجاري، وهو الموعد الذي تحدد لانعقاد الجولة المقبلة من أستانا، هذا سيتوقف على تطورات العلاقة الأميركية الإيرانية التي توحي عبر العديد من مؤشراتها بأن الطرفين ماضيان فيها نحو ركوب السكة الموصلة إلى محطة فيينا ٢٠١٥، أو أخرى شبيهة بها، والأمر سيكون مرهوناً هو الآخر بالنتائج التي ستفضي إليها الانتخابات الرئاسية الإيرانية شهر حزيران المقبل، هذا قد يجعلنا نرى تراصفات جديدة داخل ثالوث الضامنين أنفسهم، فعودة الحرارة إلى خط واشنطن طهران ستكون ذا فعل انقلابي على مستوى المنطقة، وعلى المستوى السوري على وجه التحديد، ولسوف يرمي بحمولات إيجابية في مجملها على هذا الأخير، وهي بدرجة أكبر من الإيجابية التي رأيناها في بيان ١٧ شباط الجاري.

عودة ٨٧ لاجئاً سورياً من لبنان إلى أرض الوطن

تواصلت أمس عودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى أرض الوطن، على حين أظهر مقطع فيديو تعرض شاب سوري للضرب المبرح على يد جنود قيل إنهم «جنودٌ أتراك» بالقرب من الحدود السوريّة التركيّة.

وذكر المركز الروسي لاستقبال وتوزيع وإيواء اللاجئين في بيان له نشره على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الروسية ونقلته وكالة «سبوتنيك» أمس، أن ٨٧ لاجئاً عادوا إلى سورية من لبنان خلال الـــ٢٤ ساعة الماضية، وذلك عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكلخ الحدوديين، مشيراً إلى أن من بين العائدين ٢٧ امرأة و٤٥ طفلاً.

وأشار البيان إلى أنه لم يتم تسجيل عودة أي لاجئين إلى سورية من الأراضي الأردنية.

وذكر المركز في بيانه، أن وحدات الهندسة في الجيش العربي السوري قامت خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة بتطهير أراضٍ في مدينة دوما بريف دمشق ومدينة درعا وبلدتي عتمان والنعيمة بريف درعا من الألغام، على مساحة ١٫٩ هكتار، إضافة إلى قيام خبرائها بالعثور على ١٢ مادة متفجرة وتدميرها.

بموازاة ذلك، تناقل ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، مقطع فيديو يُظهر جنوداً قيل إنهم «جنودٌ أتراك» يضربون شاباً سورياً ضرباً مُبرحاً بالعصي مع توجيه الشتائم له والسخرية منه، حسب مواقع إلكترونية معارضة، أشارت إلى أن المقاطع تظهر أن الحادثة جرت بالقرب من الحدود السوريّة التركيّة.

وكالات

إضرابات وتظاهرات في مناطق سيطرة «قسد».. والميليشيات تواصل اعتقال المدنيين

شهدت مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، أمس، العديد من الإضرابات والتظاهرات ضدها، حيث بدأ معلمو مدارس قُرى في ريف دير الزور الشرقي، إضرابًا عن العمل احتجاجاً على قرار الميليشيات بفرض «التجنيد الإلزامي» على المدرسين، في وقت تظاهر فيه أهالي في مدينة الرقة ضد حالة الفلتان الأمني.

وبينما قتل شخصان في «مخيم الهول» بريف محافظة الحسكة، على يد مسلحي «قسد»، قام مسلحون من الأخيرة باختطاف ثلاثة مدنيين من مدينة الشدادي بريف المحافظة الجنوبي، إضافة إلى مداهمة مناطق في بلدة الشحيل، وحرق عدد من الدراجات النارية في مدينة البصيرة، بريف محافظة دير الزور الشرقي.

وفي التفاصيل، فقد واصلت ميليشيات «قسد»، ممارساتها الإجرامية بحق المدنيين في مناطق سيطرتها بالجزيرة السورية، حيث قامت بمداهمة مناطق في بلدة الشحيل بريف دير الزور الشرقي، وذلك بدعم من قوات الاحتلال الأميركي، واعتقلت شخصين بتهمة الانتماء لتنظيم داعش الإرهابي، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وذكرت المصادر، أن ميليشيات «قسد»، قامت صباح أمس بحرق عدد من الدراجات النارية في مدينة البصيرة، بريف دير الزور الشرقي، ومصادرة عدد آخر منها.

مظاهرة في الرقة تطالب بتنفيذ حكم الإعدام بحق قتلة الطفلة شهد الحاج (عن الإنترنت)

في المقابل، بدأ معلمو مدارس قُرى وبلدات السوسة وغرانيج وهجين ومناطق أخرى من ريف دير الزور الشرقي، حسب المصادر، إضرابًا عن العمل ضمن المدارس التي يدرّسون بها، وذلك احتجاجاً على قرار ما يسمى ميليشيا «الحماية الذاتية» التابعة لـ«قسد» بفرض التجنيد الإلزامي على المدرسين، إضافة إلى مطالبتهم برفع رواتبهم الشهرية.

وفي محافظة الحسكة، ذكرت مصادر محلية، حسب وكالة «سانا»، أن مجموعات مسلحة من ميليشيات «قسد» داهمت تجمعاً للسيارات والآلات الهندسية الثقيلة في مدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي واختطفت ثلاثة مدنيين واقتادتهم إلى مقر قاعدة الاحتلال الأميركي في المدينة.

وأشارت المصادر إلى أنه رافق حملة المداهمة تحليق مكثف لطيران الاحتلال الأميركي المروحي والمسير على ارتفاع منخفض ما أثار حالة هلع وخوف بين السكان.

كما أقدم مسلح من ميليشيات «قسد» على قتل امرأة رمياً بالرصاص في «مخيم الهول» الذي تديره الميليشيات شرق مدينة الحسكة، وبينت مصادر محلية من المخيم، حسب « سانا»، أن خلافاً نشأ بين امرأة من قاطني المخيم وأحد مسلحي الميليشيات على خلفية مطالبتها بمبلغ مالي كانت دفعته له ليهربها خارج المخيم وكانت ردة فعله بإطلاق النار عليها مباشرة فأصابها بعدة عيارات نارية ففارقت الحياة.

ولفتت المصادر إلى أن مجموعات مسلحة تابعة للميليشيات داهمت القسم الأول من المخيم وسط معارضة قاطنيه ما دفع أحد مسلحيها إلى إطلاق النار ما تسبب بمقتل رجل وإصابة امرأة.

وقتلت أول من أمس امرأة عبر إطلاق عدة عيارات نارية عليها في القسم الأول من المخيم في حين اختطفت ميليشيات «قسد» عدداً من المدنيين من قاطني المخيم واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

وفي محافظة الرقة خرج أهالي وسكان مدينة الرقة الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» بتظاهرة، طالبوا من خلالها بتنفيذ حكم الإعدام بحق قتلة الطفلة شهد الحاج، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وعُثر على الطفلة شهد الحاج في الثامن عشر من الشهر الجاري، مقتولة ضمن حقيبة بالقرب من منزل ذويها في أحد أحياء مدينة الرقة، وذلك بعد اختطافها بعدة أيام.

وتشهد مدينة الرقة تزايداً في أشكال الانفلات الأمني من عمليات الخطف والسرقة وانتشار الدعارة، في ظل سيطرة ميليشيات «قسد» عليها.

وكالات

الجيش يطهر مربعات جديدة في البادية.. وصواريخه تدك إرهابيي «خفض التصعيد»

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

دبابة للجيش السوري في ريف حماة (عن الإنترنت – أرشيف)

طهر الجيش العربي السوري، أمس، مربعات جديدة من بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، وقضى على العديد منهم، بالترافق مع دكه بالصواريخ مواقع الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد»، التي دفع إليها بتعزيزات جديدة مع مواصلة الإرهابيين خروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار.

وحسب معلومات «الوطن»، واصل الجيش عمليات تمشيطه البادية الشرقية من بقايا فلول مسلحي داعش، ومن عدة محاور ببادية حماة وبين حمص ودير الزور بتغطية نارية من الطيران الحربي السوري والروسي.

بدوره، بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش والقوات الرديفة، خاضت اشتباكات ضارية مع خلايا التنظيم في بادية حمص، وقضت على العديد منهم.

وأوضح المصدر، أن وحدات عسكرية أخرى واصلت عمليات تمشيط بادية حماة الشرقية، وفق الخطة الموضوعة، وطهرت مربعات جديدة من الدواعش، وذلك بالتزامن مع شن الطيران الحربي غارات عديدة على مسلحي التنظيم بمثلث حماة وحلب والرقة وبعمق البادية.

وأما في منطقة «خفض التصعيد»، فقد دفع الجيش بتعزيزات تركزت بمحاور في ريف إدلب الشرقي، وفق معلومات «الوطن».

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن تعزيزات عسكرية جديدة وصلت لقوات الجيش، تضم عشرات العناصر ورشاشات ثقيلة إلى مدينة سراقب بريف إدلب الشرقي، حيث تمركزت في الأحياء الشمالية للمدينة المتاخمة لبلدة آفس بريف إدلب الشرقي.

أما ميدانياً، فقد أوضح المصدر الميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بصواريخه مواقع للإرهابيين في سهل الغاب الشمالي الغربي، وفي كنصفرة وسفوهن وفليفل والفطيرة وأطراف البارة وبينين والرويحة، بريف إدلب الجنوبي، وذلك ردًا على خرقهم فجر أمس لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد»، واعتدائهم على نقاط للجيش بريف إدلب الشرقي.

من جهة ثانية، أثارت عملية سطو نفذها أشخاص قيل: إنهم يتبعون تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، على محلات صرافة وحوالات في مدينة كفرتخاريم شمالي إدلب، أول من أمس، استياء سكان في المدينة، وطالبوا بخروج التنظيم من المدينة، حسبما نقلت أمس وكالة «نورث برس» الكردية عن مصادر محلية.

وفي العشرين من الشهر الماضي، تعرض أحد أسواق مدينة إدلب، لعملية سرقة كبيرة طالت تسعة محال تجارية في سوق حلي صلبية التجاري وسط المدينة.

يأتي ذلك، في حين اندلعت أمس، اشتباكات في صفوف مسلحي ميليشيا «فرقة السلطان مُراد» الموالية للاحتلال التركي، ضمن أحد معسكراتها في منطقة الراعي الحدودية مع تركيا شمال حلب، حسب مصادر إعلامية معارضة، ذكرت أن الاشتباكات أدت إلى إصابة أحد مسلحي الميليشيا بجراح خطرة، من دون معرفة أسباب ودوافع الاشتباكات.

تزايد ظاهرة العثور على حديثي ولادة مجهولي النسب في مناطق سيطرة «النصرة»

كشفت العديد من الدراسات والشهادات، تنامي حالات رمي الأطفال حديثي الولادة مؤخراً، في منطقة سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في إدلب وريفها، إذ يتم العثور على أطفال لا تتجاوز أعمارهم أياماً قليلة أو ساعات مُلقين على قارعة الطريق أو على أبواب المساجد والمشافي وبعض المباني.

وأشار أحد النشطاء من مدينة سراقب في ريف إدلب الجنوبي ويقيم شمال إدلب، حسب مواقع إلكترونية معارضة إلى أن عدد الأطفال حديثي الولادة الذين تم العثور عليهم خلال العام الماضي يقدر بأكثر من ٥٠ طفلاً، بمعدل من ٣ إلى ٤ حالات شهرياً.

ولفت إلى أنه مع دخول العام الجديد، لم تتوقف هذه الظاهرة بل تم العثور على طفل رضيع مرمي على قارعة الطريق في حي القصور بمدينة إدلب في ١٩ كانون الثاني، وسبقه عثور أحد المدنيين على طفل آخر مرمي على أحد الأرصفة في مدينة أريحا في الـ١٢ من الشهر ذاته.

وبيّن، أن الفقر الشديد هو المسبب الرئيس لاتساع هذه الظاهرة، ثم يأتي بعد ذلك غياب الوعي والقدرة على التعامل مع الأطفال لدى الأهالي، إضافة إلى انتشار العلاقات غير الشرعية وهو أمر يلعب دوراً مهماً في انتشار هذه الظاهرة، أو حتى الزواج المبكر وحالات الانفصال أيضاً.

وفي السياق ذاته، أكد أحد أهالي بلدة معرة مصرين في ريف إدلب الشمالي انتشار هذه الظاهرة في البلدة والمناطق المجاورة لها، لافتاً إلى أنه لا يكاد يمر شهر أو شهران من دون العثور على طفل رضيع على أحد أبواب المساجد أو في أماكن أخرى، حيث يقوم بعض الأشخاص أحياناً بأخذ الطفل والتكفل بتربيته، مؤكداً أن هذه الظاهرة أخذت بالانتشار مؤخراً بشكل لافت.

وأكد أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة قبل بداية الأحداث في سورية عام ٢٠١١، وكانت عبارة عن حالات نادرة جداً وتكاد تكون غير موجودة، مشيراً إلى أن الوضع الراهن يعد أحد أبرز الأسباب، بعد الاكتظاظ السكاني في الشمال وتردي الأحوال المعيشية لدى العائلات وخصوصاً النازحين، حتى إن الكثير من الشباب يمتنعون عن فكرة الزواج بسبب أحوالهم المادية الضيقة، وعدم قدرتهم على تحمل مسؤولية تربية الأطفال.

بدوره أكد ما سمته المواقع «مرشداً نفسياً»، أن الحديث عن الظاهرة ليس مجرد فرضية، بل أمر واقع ويجب التعامل معه بشكل دقيق، وأضاف: إنه بغض النظر عن الأسباب الداعية للأبوين لرمي أحد أطفالهما أو إن كان ذلك بطريقة غير شرعية، فلا بد من التركيز على الطفل وتقديم الرعاية الصحية له أولاً، وبعد نضوجه يجب أن يتمتع بحقوقه كاملة.

وبينت المصادر الإعلامية المعارضة، أنه تم العام الماضي تسجيل قرابة ٧٠ حالة عثور على أطفال حديثي الولادة مجهولي النسب، في العديد من المناطق في إدلب وريفها، كان منها ٤٠ بالمئة في مدينة إدلب، وتوزعت باقي الحالات على عدة بلدات وقرى، من أهمها معرة مصرين وسلقين في ريف إدلب الشمالي وأريحا في ريف إدلب الجنوبي، وعدة بلدات أخرى، وأغلبية هؤلاء الأطفال تم العثور عليهم أمام أبواب المساجد وأرصفة الطرقات الرئيسة.

وكالات

الوطن
عينٌ على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠-٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١-٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨-٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨-٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣

بانتظار أن يفي النظام التركي بوعوده لروسيا.. الجيش يفتح «الممرات الإنسانية» مع «خفض التصعيد»

محافظ إدلب لـ«الوطن»: جاهزون لاستقبال الأهالي وسيعودون فوراً لمناطقهم وبلداتهم

دمشق- سيلفا رزوق
حلب- خالد زنكلو

قالت مصادر متابعة لملف المعابر الثلاثة المرتقب افتتاحها بين مناطق سيطرة الحكومة السورية ومناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب وحلب اليوم: إن الجيش العربي السوري بصدد افتتاح جميع المعابر من جهته، «كممرات إنسانية» لعبور المدنيين إلى مناطق سيطرته، بانتظار الوعود التي قطعتها أنقرة لموسكو بافتتاح تلك المعابر قريباً.

محافظ إدلب، محمد نتوف، وفي تصريح لـ«الوطن»، بين أن المحافظة وبالتنسيق مع وحدات الجيش العربي السوري، أنهت تحضيراتها لفتح ممر ترنبة في منطقة سراقب بريف إدلب الشرقي، حيث تم تجهيز طاقم طبي كامل مع عيادة متنقلة وسيارة إسعاف مجهزة لاستقبال الأهالي الراغبين بالعودة وتقديم الخدمات الطبية اللازمة لهم عند الممر.

المحافظ، بيّن أن الأهالي وفور وصولهم للمعبر، سيتم نقلهم بوسائل نقل مخصصة إلى مراكز إقامة مؤقتة في حماة وخان شيخون، تم تجهيزها بشكل كامل لاستقبالهم، حيث سيتم توزيعهم فوراً لمناطقهم وبلداتهم.

وأشار نتوف إلى أن الأهالي داخل المناطق المحتلة تواقون للخروج نحو مناطق الدولة لاسيما طلاب الشهادات الذين رفضوا أن يدرسوا بغير مناهج الدولة السورية، معتبراً أن التوقعات تشير إلى إمكانية تمكن الأهالي من الخروج، لكن التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة قد تعمد كالعادة إلى قصف الممرات كما فعلت في المرات السابقة وتمنع خروجهم.

وأكد محافظ إدلب، أن الحكومة السورية هي المكلفة برعاية أبنائها على مساحة الوطن ودائماً ترحب بأي مواطن يعود لبلده، وتعمل على توفير ما أمكن من خدمات ضمن الظروف الراهنة، وتقدر حجم الضغط الكبير الذي تعرض له الأهالي خلال الفترة الماضية من قبل التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة والاحتلال التركي الذي يقدم لهم الدعم المتواصل.

مصادر أهلية في إدلب، كشفت لـ«الوطن»، أن جنرالاً روسياً يوجد في المنطقة ويعمل على التنسيق مع الجانب التركي، وكشف أن ضباطاً من الاحتلال التركي بدؤوا بتسجيل قوائم بأسماء الأهالي الراغبين بالخروج نحو مناطق سيطرة الدولة منذ ليل أول من أمس.

ممر أبو الضهور الذي افتتحه الجيش العربي السوري العام الماضي بالتنسيق مع الشرطة العسكرية الروسية (عن الإنترنت – أرشيف)

وأوضحت المصادر، أن الجيش العربي السوري، وبعد أن افتتح أول من أمس معبر «أبو الزندين»، الذي يصل مدينة الباب بمناطق نفوذه بريف حلب الشمالي الشرقي، بدأ باتخاذ الإجراءات اللوجستية لافتتاح «ممر إنساني»، في سراقب يصلها ببلدة سرمين في ريف إدلب الشرقي، وذلك للسماح بخروج المدنيين الراغبين بالمغادرة والاستقرار في قراهم وبلداتهم داخل مناطق سيطرة الحكومة السورية اعتباراً من اليوم الإثنين على أن تعطى الأولوية لعبور طلاب الشهادات الذين يفضلون تقديم امتحاناتهم في المراكز الامتحانية التابعة للحكومة السورية، وبمنهاجها المعترف به دولياً خلافاً للمناهج المفروضة من قبل التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة والاحتلال التركي في مناطق سيطرتهم في «خفض التصعيد».

وبينت المصادر، أن افتتاح «ممر إنساني» ثالث في بلدة ميزناز جنوب غرب حلب قيد الإنجاز من طرف الحكومة السورية، لينضم قريباً إلى معبر سراقب و«أبو الزندين»، والذي استمر توافد الأهالي إليه لليوم الثاني على التوالي أمس على أمل اجتيازه إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية.

ولفتت إلى أن إقامة «ممرات إنسانية»، هي صيغة «مؤقتة» راهناً قبل تحويلها إلى معابر تجارية لتبادل البضائع بهدف تخفيف معاناة السكان المحتجزين في المناطق التي يحتلها النظام التركي ومرتزقته وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، الفرع السوري لتنظيم القاعدة، ريثما تنضج الظروف التي تسمح بذلك مستقبلاً.

وكانت وكالة «نوفوستي» الروسية، نقلت منتصف الشهر الجاري عن نائب رئيس قاعدة حميميم الروسية في سورية الفريق أول فياتشيسلاف سيتنيك قوله: إن المعابر الثلاثة ستفتح أمام الراغبين بالخروج من إدلب «جراء تدهور الوضع الاقتصادي والرعاية الطبية في منطقة خفض التصعيد»، من دون تحديد موعد لافتتاحها.

وتوقعت مصادر معارضة مقربة من الميليشيات الممولة من النظام التركي، افتتاح المعابر الثلاثة بين ٥ و٧ آذار المقبل لحين إعطاء تركيا الأوامر بافتتاحها بعدما أثير الموضوع خلال اجتماعات الوفدين الروسي والتركي خلال اجتماعات مسار «أستانا» الأخيرة.

وأكدت المصادر، أن أنقرة استجابت للطلب الروسي بفتح المعابر وطلبت «متسعاً» من الوقت لتنفيذه على أرض الواقع، بعد مراوغة ومماطلة امتدت على مدار أكثر من ١٠ أشهر بذريعة تطبيق إجراءات جائحة «كورونا» الاحترازية.

ومطلع كانون الأول الماضي أجهض النظام التركي للمرة الثانية، افتتاح معبر تجاري وإنساني يصل سراقب بمناطق سيطرة «النصرة» والميليشيات التابعة لها، من خلال إقامة سواتر ترابية على الطريق المؤدي إلى بلدة سرمين لإعاقة مرور الآليات والأهالي، تماماً كما فعل في ١٨ نيسان الماضي إثر استكمال الإجراءات اللازمة وحرص السكان لمنع وضع المعبر في الخدمة.

أمين فرع حزب «البعث» في درعا لـ«الوطن»: حل قريب في «درعا البلد».. وأهالي «طفس» يرحبون بـ«التسوية»

موفق محمد

أعلن أمين فرع محافظة درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسين الرفاعي، أمس، أن حي «درعا البلد» في المدينة، سيشهد في القريب حلاً، على غرار ما حصل في مدينة طفس بريف المحافظة الغربي التي تعيش «عرساً وطنياً» بعد تنفيذ التسوية فيها واستعادة الدولة للسيطرة عليها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، قال الرفاعي: «سيكون هناك قريباً حل لدرعا البلد وبصرى (الشام)، والوضع في درعا كل يوم أفضل من اليوم السابق، والأيام القادمة ستشهد انفراجات متميزة»، معتبراً، أن «راحة الناس شيء مهم وأيضاً استقرار المحافظة شيء مهم».

وتم في تموز ٢٠١٨ الإعلان عن سيطرة الجيش العربي السوري على كامل محافظة درعا، بعد معارك عنيفة خاضها مع التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في عدد من المدن والمناطق، على حين جرت اتفاقات تسوية برعاية روسية في مناطق أخرى من بينها منطقة «درعا البلد».

وفي كانون الأول الماضي، تم التوصل إلى تسوية جديدة في درعا تعتبر استكمالاً لاتفاقات التسوية في العام ٢٠١٨، وتنص على تسوية أوضاع المتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياط والالتحاق بها، وكذلك الفارون من الجيش العربي السوري بالالتحاق بوحدات الجيش، وتسليم الخارجين عن القانون للسلطات الحكومية، لكن مسلحي الميليشيات في مناطق التسويات ومنهم مسلحو حي «درعا البلد» لم يلتزموا بتنفيذ ما نصت عليه التسوية الاخيرة.

أمين فرع حزب البعث وفي تصريحه لـ«الوطن»، أوضح أن هناك «لجنة مركزية» في «درعا البلد» تضم وجهاء من المنطقة وقيادات من مسلحي التسويات، «كما كان الوضع عليه في طفس وقد عقدنا اجتماعاً معهم وتفاهمنا على كل شيء وسنلتقي معهم أيضاً خلال الأيام القليلة الماضية».

وقال: «ستفتح درعا البلد، وتقدم الخدمات بشكل أفضل، وكل شيء سيكون أفضل، والأمور بخير، ونستطيع القول إن غداً سيكون أفضل من اليوم».

وفيما يتعلق بالوضع في مدينة طفس، بعد البدء بتنفيذ التسوية فيها مؤخراً، أوضح الرفاعي، أن دوائر الدولة التي كانت خارج السيطرة تم استعادتها، مؤكداً أن جميع مديري تلك الدوائر كانوا في طفس السبت الماضي يقومون بأعمالهم لتلبية احتياجات المدينة وإعادة البنية التحتية إليها، مشيراً إلى أن محافظ درعا مروان شربك، قام أيضاً السبت الماضي بزيارة للمدينة و«الأمور بخير»، وموضحاً أنه وشربك، سيعقدان قريباً لقاء مع كل أهالي طفس.

وبعد أن ذكر الرفاعي أن عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي منتشرون داخل طفس، وتمت إقامة حواجز بهدف استتباب الأمن فيها، أكد أن «الأهالي مرتاحون جداً وكأن هناك عرساً وطنياً في طفس، ويطالبون بعودة الحياة إلى طبيعتها».

وأضاف: «المواطنون كانوا مغلوبين على أمرهم بوجود الدواعش وغيرهم من الإرهابيين، واليوم الناس تريد أن تعود الحياة إلى طبيعتها وتعيش، وطفس مدينة زراعية ومنتجة وتشكل سلة غذاء للمحافظة»، مشيراً إلى أن «هناك أزمات بشكل عام وهذه الأزمات موجودة على مستوى القطر كأزمة الكهرباء وغيرها.. ولكن اليوم بات هناك إمكانية لدخول الآليات للعمل وإن شاء الله تكن الأيام القادمة أفضل».

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

الحكومات.. ومكافحة الفساد وزيادة الإيرادات العامة الضريبية

في تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان «تعزيز فعالية الحكومات وشفافيتها ومكافحة الفساد» جاء فيه إنه بمقدور الدول إحراز تقدم في مكافحة الفساد حتى في ظل أكثر الظروف صعوبة. وفي هذا السياق نؤكد بداية على أن مكافحة الفساد بجدية في الأزمات يؤدي لزيادة الإيرادات العامة الضريبية.

بعض المحللين يعزون الفساد عادة إلى عدم نزاهة النظام السياسي بسبب الحوافز الاقتصادية غير الملائمة من جهة، وإلى عدم نزاهة النظام الاقتصادي بسبب التأثير السياسي، من جهة أخرى، والعناق بين السياسة والمال، يُعرف في عصر العولمة الليبرالية الجديدة باسم الفساد المُعولم.

كان الفساد يقتصر سابقاً على دوائر عالمية مُحددة، لكنه انتشر عالمياً بحدة، ليصبح السمة المميزة في الدول المتقدمة اقتصادياً، وكذلك في الدول النامية، الفساد ازداد في زمن العولمة، التي ألغت الحدود أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال وتعززت ظاهرة الفساد عبر المجتمعات، كما أصبحت ممارسته شائعة مع غيره من أشكال الإجرام، كالاختلاس والتلاعب في العقود العامة، وإساءة استعمال السلطة، والتهرب الضريبي وغسل الأموال.

حسب البنك الدولي، بلغ حجم التدفق السنوي لأموال الفساد والتهرب من الضرائب رقماً قدره ١٫٦ تريليون يورو، منها عمليات التهرب من دفع الضرائب في الاتحاد الأوروبي وحده ما يقرب من ٢٥٠ مليار يورو.

تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ بعنوان: «متحدون ضد الفساد» أوضح أن قيمة الرشاوى في العالم فاقت تريليون دولار، فيما بلغت قيمة المبالغ المسروقة بطريق الفساد ما يزيد على تريليونين ونصف التريليون دولار، لتساوي ٥ في المئة من الناتج الإجمالي العالمي، وأن قيمة الفاقد في الدول النامية بسبب الفساد يقدر بعشرة أضعاف إجمالي مبالغ المساعدات الإنمائية المقدمة لهذه الدول على صعيد الفساد وضياع الإيرادات العامة الضريبية.

يمكن أن يكون للفساد تبعاً لمداه تأثير ضار عميق في الماليات العامة، حيث تتلقى الحكومات حصيلة أقل من إيرادات الضرائب وتسدد مدفوعات أكبر مقابل السلع والخدمات أو المشاريع الاستثمارية، لكن تكلفة الفساد أكبر من مجموع الأموال الضائعة، فالتشوهات في أولويات الإنفاق تقوّض قدرة الدولة على تعزيز النمو المستمر والشامل، إذ تستنزف الموارد العامة بعيداً عن التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، وهي أنماط الاستثمارات التي من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للجميع، ولكن كيف يحد الفساد من الإيرادات؟

إن الفساد يُضر بقدرة الحكومات على جمع الضرائب بطريقة عادلة وكفوءة فكلما زاد تعقيد النظام الضريبي وغموضه، كان من الأسهل على المسؤولين ممارسة التقدير الاستنسابي والمطالبة برشاوى أو عمولات، كما أن تشويه القوانين الضريبية وفساد العاملين بالإدارة الضريبية يحدان من ثقة المواطنين بالدولة، ويضعفان رغبتهم في دفع الضرائب.

يمثل الحد من الفساد تحدياً لكنه يؤدي لزيادات كبيرة في الإيرادات الضريبية؛ فالحكومات الأقل فساداً تتلقى إيرادات ضريبية أكبر بنسبة ٤ في المئة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالاقتصادات التي تمر بمستوى التنمية الاقتصادية نفسه ذات المستويات الأعلى من الفساد.

في عام ٢٠٠٣ أطلقت حكومة جورجيا حملة قوية لمكافحة الفساد وكانت النتيجة أن قفزت الإيرادات الضريبية من ١٢ إلى ٢٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في خمسة أعوام، حتى مع انخفاض معدلات الضرائب وانعكس ذلك إيجاباً لثقافة جديدة من الامتثال الضريبي على قيام الحكومة بواجباتها ما جعل المواطنين أكثر استعداداً لدفع الضرائب وتعززت ثقتهم بالحكومة.

بالرغم من أن الفساد يمكن أن يحدث في أي مكان تقريباً إلا أنه أكثر انتشاراً في بضع بؤر تنطوي على الموارد الطبيعية، خاصة النفط والتعدين.

فالأرباح الضخمة المرتبطة باستخراج الموارد الطبيعية تمثل حوافز قوية لدفع الرشاوى، وينتشر الفساد أيضاً بين المؤسسات المملوكة للدولة خاصة في القطاعات الحيوية، مثل الطاقة والمرافق العامة والنقل، والتي تكون أقل ربحية وكفاءة في البلدان التي تعاني قدراً أكبر من الفساد.

تشير البحوث إلى أن الفساد هو أحد الأسباب الرئيسة التي تجعل الشركات الخاصة تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية من الشركات المملوكة للدولة.

تمثل المشتريات الحكومية من السلع والخدمات بؤرة ساخنة لأنها تتضمن مبالغ مالية كبيرة؛ فالمشتريات العامة تشكل ١٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية التي تضم ٣٦ اقتصاداً متقدماً، المشاريع الكبرى عادة يكون من الصعب فيها مقارنة التكاليف ومن السهل إخفاء الرشاوى وتضخيم التكاليف للتهرب من الضرائب ولهذا ترتبط جرائم الفساد الكبرى عادة بمشاريع ضخمة ومكلفة مثل البناء.

وبالمقابل من الصعب تلقي الرشاوى فيما يتعلق بأجور العاملين في مجال التعليم والرعاية الصحية. وبين البلدان منخفضة الدخل، تقل حصة الميزانية المخصصة للتعليم والصحة بمقدار الثلث في البلدان الأكثر فساداً، إذاً ما الطرق الفضلى لمكافحة الفساد؟

تتيح التغيرات السياسية الكبرى أحياناً فرصاً لإصلاحات وتحسينات طموحة ويتطلب النجاح إرادة سياسية والتزاماً بتطوير مستمر للمؤسسات وينبغي على الحكومات أن تبدأ بالمجالات ذات المخاطر الأعلى، مثل المشتريات وإدارة الإيرادات وإدارة الموارد الطبيعية ويتطلب إطار حوكمة المالية العامة أيضاً خدمة مدنية احترافية وأخلاقية كركيزة أساسية ويجب تعزيز السلوك الأخلاقي من خلال تحديد توجه واضح على مستوى القيادات إذ يتعين على الحكومات مواكبة التطور المستمر للتكنولوجيا لأن استثمار الحكومات في تقنيات المعلومات والاتصالات يُعزز الشفافية، ويحد من الرشاوى، مثال في تشيلي وكوريا تمثل أنظمة المشتريات الإلكترونية أدوات قوية لتحسين الشفافية والحد من الفساد.

كما بينت الدراسات أن الصحافة الحرة تعزز من فوائد الشفافية المالية العامة في كبح الفساد.

بجانب الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات المحلية للحكومات، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية، فأكثر من ٤٠ بلداً صارت تحرّم دفع الشركات رشاوى للفوز بأعمال تجارية في الخارج. ويمكن للحكومات اتخاذ إجراءات صارمة ضد غسل الأموال وتقليل فرص إخفاء الأموال العابرة للحدود والمشوبة بالفساد في المراكز المالية التي تفتقر إلى الشفافية.

أخيراً لابد من الإشارة لأهمية التوعية بخطورة آفة الفساد وتأثيره وبمقدور المؤسسات العمل بكفاءة لمكافحته تحت مظلة القانون، فالفساد ليس مشكلة لا حل لها، ومكافحته مهمة شاقة لكنها ضرورية لاستعادة ثقة الجمهور بالحكومات وتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وهي تبدأ بالإرادة السياسية المحلية، وتقوية المؤسسات وتطويرها باستمرار لتعزيز النزاهة والمساءلة، دون أن ننسى أهمية التعاون الدولي.

Reference: SY-DA-00854

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION FOR TENDER FOR REHABILTATION OF MINTAR WATER WELL IN LATAMNEH IN HAMA GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water, and sanitation.

Tender Reference number: SY-DA-00854

Rehabilitation of Mintar Water Well Latamenh in Hama Governorate

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) through email, by sending an email to the following address procurement@sy.acfspain.org with a formal request for obtaining the tendering dossier mentioning tender reference number to send tender documents by email, starting from February 21st , 2021 till March 21st , 2021 between 9:00 AM and 4:00 PM.

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax : +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Submission of offers by Hand before: March 21st, 2021, 04:00 PM.
Bid Validity: 45 days.
Payment Method: Bank Transfer
Currency: Syrian Pounds
Delay Penalties: 0.5% of the total contractual value per each delay
Performance & Warranty Bonds: One certified cheque issued by a Syrian operating bank of the bidder's account good for the 5% of total contract value.

Reference: SY-DA-00854

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لاعادة تأهيل بئر مياه المنطار في مدينة اللطامنة في محافظة حماه

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والمياه والاصحاح.

مناقصة مرجع: SY-DA-0854

اعادة تأهيل بئر مياه المنطار في مدينة اللطامنة في محافظة حماه

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من منظمة مكافحة الجوع وذلك بارسالهم طلب رسمي لوثائق وأوراق المناقصة وذلك على ايميل المنظمة procurement@sy.acfspain.org مع ذكر رقم مرجع المناقصة ليتم ارسال وثائق المناقصة بالبريد الالكتروني، ابتداء من تاريخ: 21 شباط 2021 ولغاية 21 آذار 2021، من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً.

العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: +963113329946.
فاكس: +963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

موعد ارسال العروض باليد قبل: 21 آذار 2021، الساعة 4:00 عصراً
صلاحية العروض المقدمة: 45 يوماً.
طريقة الدفع: تحويل بنكي.
العملة: الليرة السورية.
غرامات التاخير: 0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.
ضمان حسن التنفيذ والكفالة: شيك واحد موثق من حساب المورد في أحد البنوك العاملة في سوريا بقيمة 5% من قيمة العقد الكلية.